

شرح أصول الكافي

[201] على التفكير فيها والنظر إليها للاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته قوله

تعالى: * (أو لم يتفكروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق إلا من شيء) * الآية وقوله تعالى: * (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق) * وهذا الطريق هو طريق المليين وسائر فرق المتكلمين فإنهم يستدلون أولاً على حدوث الأجسام (1) والأعراض ثم يستدلون بحدوثها وتغيراتها على وجود الصانع، ثم يستدلون بالنظر في أحوال المخلوقات على صفاته واحدة واحدة، مثلاً يستدلون بإحكامها وإتقانها على كون صانعها عالماً حكيماً قادراً وبتخصيصها بأمر ليس للآخر (2) على كونه مريداً وبلطافة خلق بعضها ودقته على كونه لطيفاً، وكذلك الحكماء الطبيعيون يستدلون بوجود الحركة على محرك وبامتناع اتصال الحركات لا إلى أول على وجود محرك أول (3) غير متحرك، ثم

1 - قوله: " أولاً على حدوث الأجسام " يعنى

بالدليل العقلي إذ يريد به إثبات الواجب تعالى كمال قال، ثم يستدل بحدوثها على وجود الصانع، ولا يجوز التمسك هنا بإجماع المسلمين ولا بظاهر الكتاب والأخبار، لأن حجية الإجماع وظاهر النصوص بعد إثبات الواجب تعالى والنبوة والكتاب كما مر في الصفحة 200 من هذا الجزء وفي مواضع أخر. (ش) 2 - قوله: " بتخصيصها بأمر ليس للآخر " ولكن إرادة الله تعالى ليس جزافاً بغير علة ومرجح بل يكون تخصيص إرادته بشئ دون شئ بحصول استعداد مرجح لقبول الفيض كما قيل " أبي الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها " و " إذا أراد الله شيئاً هيأ أسبابه " وهذا جار في كل شئ، قال تعالى: * (حتى يغيروا ما بأنفسهم) * وإثبات العمد والتدبير والإرادة هو الأصل في التوحيد الفارق بين المتأله والملحد وإلا فالمبدأ الواجب مما اتفق عليه كل الناس إلا أن المتأله يقول إنه فعل ما فعل بعمد وإرادة، والملحد يقول هو غير شاعر ولا مريد. وفي توحيد المفصل بعد نقل كلام الإمام (عليه السلام) في فوائد كثير من أعضاء الإنسان قال المفصل فقلت: يا مولاي إن قوما يزعمون أن هذا من فعل الطبيعة. فقال: سلهم عن هذه الطبيعة هي شئ له علم وقدرة على مثل هذه الأفعال أم ليست كذلك؟ فإن أوجبوا لها العلم والقدرة فما يمنعهم من إثبات الخالق فإن هذه صفته، وإن زعموا أنها تفعل هذه الأفعال بغير علم ولا عمد وكان في أفعالها ما قد يراه من الصواب والحكمة علم أن هذا الفعل للخالق الحكيم وأن الذي سموه طبيعة هو سنة في خلقه جارية على ما أجراها عليه، انتهى. قال العلامة المجلسي (رحمه الله) في بيان ذلك: والذي صار سبباً لذهولهم أن الله تعالى أجرى عادته بأن يخلق الأشياء بأسبابها، فذهبوا إلى استقلال تلك الأسباب في ذلك، انتهى.

وهذه الأسباب هي التي تسمى في اصطلاح الحكماء معدات ويحصل بها للشئ الإمكان الاستعدادي السابق على وجود الحادثات الزمانية فيستعد البذر لقبول صورة النبات بأسباب هي الماء والأرض والسماء الحرارة والنور وغير ذلك، وقال العلامة المجلسي (رحمه الله) أيضا: يعلم بعد الاعتبار والتفكير أن الكل مستند إلى قدرته وتأثيره تعالى وإنما هذه الأشياء وسائل وشرائط لذلك. ثم أنه - رحمه الله - أنكر في بعض المواضع الإمكان الاستعدادي وإن اثبتته هنا، وله وجه ليس هاهنا موضع ذكره. (ش) 3 - قوله: " على وجود محرك أول غير متحرك " لا ريب أن الجسم يتحرك في الجملة وصفات الأجسام وأفعالها إما أن تكون ذاتية طبيعية وتكون علة ثبوتها لها ذات الأجسام كالبرودة والميعان للماء، والحرارة للنار وإما أن تكون غير طبيعية لا بد أن تكون لها علة من خارج ولا ريب أن الحركة من حيث هي حركة ليست ذاتية طبيعية بحيث تكون ذات الجسم يقتضيها بالذات بل الحركة دائما للوصول إلى غرض وغاية إذا وصل الجسم إليه سكن ومعنى كون الحركة طبيعية في بعض الأجسام = (*)
